إنجازات الجهاز المركزي للمحاسبات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

المحتويات

مقدمة ٢

أولاً: دور الجهاز في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٣

ثانياً: توصيات الجهاز المركزي للمحاسبات واستجابة الجهات محل الرقابة لها **4**

قطاع التعليم..... 4

قطاع النقل و المواصلات..... 4

قطاع الصحة والسكان..... 6

قطاع الرى..... 7

قطاع البيئة..... ٨

مقدمة

حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في ....

"أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات إقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الإبتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والإندماج الإجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تُستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الإستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الإقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق وجودة الحياة".

ولتحقيق تلك الرؤية، تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يُخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثَم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على **ثلاثة أبعاد رئيسية** تشمل: البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي.

وفي إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، تتضمن الاستراتيجية عشر محاور، بيانها كالتالى :

و **يشتمل البُعد الإقتصادي على محاور:**

- التنمية الإقتصادية
- الطاقة
- المعرفة والإبتكار والبحث العلمي
- الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

ويشتمل البُعد الإجتماعي على محاور:

- العدالة الإجتماعية
- الصحة
- التعليم والتدريب
- الثقافة

ويشتمل البُعد البيئي على محاور:

- البيئة
- التنمية العمرانية

إن عملية المتابعة والتقييم هي المرحلة الأهم في تنفيذ أهداف الاستراتيجية والضامن الرئيسي لتحقيق أهدافها وإدراكها على أرض الواقع، فتعد متابعة التنفيذ عملية مستمرة تتضمن تعقب وتحليل سير الاستراتيجية والتأكد من تنفيذها طبقا للإطار الصحيح، كما تحرص عملية التقييم على المقارنة بين ما تم تخطيطه وما تحقق وقياس الأثر على المجتمع.

أولاً: دور الجهاز في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نظرًا لأن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ تمثل الإطار العام للتخطيط والتنمية المستدامة في مصر، وتنبثق عنها جميع الخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة الأجل، فإن مراجعة هذه الخطط التنفيذية على المستوى القومي والقطاعي والإقليمي، يمثل حجر الأساس في ضمان عملية التنفيذ وتحقيق الأهداف المنشودة، ومن هنا ظهر دور الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ و المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.

و تتجلى أهداف الجهاز في رقابته على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال المادة الثانية من ذات القانون التي توضح أنواع الرقابة التي يمارسها الجهاز وكذلك البند ثانياً من المادة الخامسة من ذات القانون الخاصة بتقويم الاداء.

و تركز عمليات المراجعة في السنوات الأولى على التقدم المحرز في دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات والسياسات والبرامج، ومواءمتها مع الظروف الداخلية والأحداث العالمية، ورصد التقدم الفعلي على أرض الواقع مقارنة بالأهداف والمؤشرات، وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بها عن طريق:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية فيما يخص الإقتصاد الكلى لتشمل كافة المتغيرات الإقتصادية الكلية (الناتج، الاستثمارات، الاستهلاك.....الخ) التى تتضمنها الخطط متوسطة المدى.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية فيما يخص الإقتصاد الجزئى من خلال رقابته على المشروعات للقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- يصدر الجهاز عدد ١٣٨ تقرير سنويا مجمع للقطاعات داخل المركزيات الثلاثة الخاصة بالقطاعات الإقتصادية والقطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات العامة.
- إدراج البعد البيئى لمعايير تقويم الاداء.
- إصدار تقرير سنوى للرقابة البيئية.
- مراجعة المشروعات الممولة بالقروض والمنح المقدمة من الجهات الخارجية سواء من حكومات الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية.

ثانياً: توصيات الجهاز المركزي للمحاسبات واستجابة الجهات محل الرقابة لها

قطاع التعليم

(ما يتعلق بالهدف ٤ "**التعليم**)

التوصيات:

العمل على تطوير العملية التعليمية بالتعليم العام عن طريق:

- زيادة عدد المدارس لإتاحة الفرصة لأكبر عدد للحصول على حق التعليم وتلافى الكثافات العالية بالمدارس.
- العمل على الإهتمام بتأهيل المدرسين تربويا وتدريبهم.
- إعادة النظر فى السياسات المرتبطة بطباعة الكتب لتجنب وجود كميات زائدة بالمخازن دون إستفادة منها أو تحويلها إلى رواكد فى حالة تغيير المناهج.

تتبع الاستجابة:

- زيادة أعداد المدارس، وأعداد الطلاب المقيدين بمدارس التعليم العام بنسبة ٢,٢ %و ٤,٧% على التوالي، وإنخفاض المتوسط العام للكثافة على مستوى إجمالى مدارس المرحلة الثانوية بنسبة ٢%.
- زيادة إجمالى أعداد المدرسين المؤهلين تأهيلاً تربوياً للمرحلة الإبتدائية بنسبة ١ %، وزيادة أعداد المتدربين من المعلمين فى برامج التكنولوجيا والحاسب الآلى بنسبة ١٥,٤%.
- إنخفاض كميات الكتب الزائدة عن الحاجة بالمخازن بنسبة ٢٣%.

قطاع النقل و المواصلات

(ما يتعلق بالأهداف ٣ "الصحة"، و٨ "النمو الإقتصادى والعمل اللائق"، و٩ "الصناعة والابتكار"، و١٠ "تقليل التفاوت"، و١١ "المدن والمجتمعات المستدامة"، و١٢ "الاستهلاك المسؤول والإنتاج"، و١٣ "التغير المناخي")

- ***الهيئة القومية لسكك حديد مصر***

التوصيات:

- رفع الكفاءة الإنتاجية لأسطول النقل بإجراء الصيانة الدورية والمستمرة للجرارات والعربات والقيام بإحلال وتجديد أسطول النقل بصفة منتظمة.
- زيادة الجهود المبذولة للقضاء على حوادث القطارات.
- رفع كفاءة استغلال الطاقات المتاحة والاستمرار فى تطويرها لتحسين كفاءة أداء خدمة النقل والحد من تكدس نقل الركاب لمسافات طويلة وقوفاً، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لهذه الخدمة.
- الاستغلال الأمثل لطاقات نقل البضائع.
- دراسة أسباب التأخير فى مواعيد قيام ووصول القطارات.
- الاستفادة من الأموال المستثمرة على مستوى إجمالى مشروعات الهيئة لرفع كفاءة أداء خدمة نقل الركاب والبضائع.

- ضرورة إلتزام الهيئة بتنفيذ التشريعات والقوانين البيئية ومتابعة الأثر البيئى لنشاط الهيئة لتلافى أى أضرار قد تسببها.

<u>تتبع الاستجابة:</u>

- زيادة عدد الجرارات الصالحة للتشغيل بنسبة ١٢,٩%، كذا زيادة عدد العربات الصالحة للتشغيل بنسبة ٧٤,٩%، وإرتفاع عدد الجرارات الصالحة للتشغيل إلى عهدة الجرارات بنسبة ٥٦%.
- إنخفاض عدد الحوادث بنسبة ٩%.
- زيادة عدد الركاب بنسبة ١١,٣%.
- إرتفاع إجمالى الأوزان المنقولة بنسبة ١,٣%.
- زيادة عدد رحلات القطارات التى وصلت فى الميعاد بنسبة ٥,٢%.
- بلغت نسبة التنفيذ الفعلى على مستوى إجمالى المشروعات الإستثمارية ١٠٠,٩% من إجمالى الإعتمادات المدرجة.
- تم التعاقد مع استشارى للإشراف البيئي على المشروعات وعمل دورات تدريبية ونظرية وعملية للعاملين بإدارة البيئة وجارى عمل خطة شاملة لتجهيز الإدارة البيئية بأحدث أجهزة للرصد البيئى لقياس الإنبعاثات الصادرة عن الوحدات المتحركة، علاوة على تدريب العاملين على عمليات الدفاع المدنى ومواجهة الأزمات والطوارئ.

- ***<u>هيئة النقل العام بالقاهرة</u>***

<u>التوصيات:</u>

- تجديد وإصلاح وصيانة وحدات الأسطول بالهيئة.
- التوسع فى أعمال التشغيل للإستفادة من الإمكانيات المتاحة بورش الهيئة ولخدمة المدن الجديدة، وإعادة توزيع شبكة خطوط الهيئة لخدمة أكبر عدد من الركاب.
- وضع معدلات استهلاك معيارية للسولار على مستوى كل ماركة وعمر إنتاجى لكل فرع وتحديد الإنحرافات وأسبابها وتحديد المسئولية.
- وضع معدلات استهلاك معيارية للزيوت على مستوى كل ماركة وعمر إنتاجى لكل فرع وتحديد الإنحرافات وأسبابها وتحديد المسئولية.
- فحص الأعطال الفنية لما لها من تأثير سلبى كبير على الإيرادات والتكاليف وكفاءة الحركة على خطوط السير المقررة.
- دراسة أسباب الحوادث والعمل على إتخاذ الإجراءات المناسبة والفعالة للحد منها.

<u>تتبع الاستجابة:</u>

- تغير نسبة إنخفاض عدد الوحدات عهدة التشغيل على مستوى الهيئة بقرابة ٤ % إلى الزيادة بنسبة ٦% وذلك لشراء أتوبيسات جديدة.
- زيادة نسبة المسير المقطوع لإجمالى الهيئة إلى ١,٦%، علاوة على زيادة المسير المنتج لإنشاء خطوط جديدة تخدم المدن العمرانية الجديدة بزيادة عدد السيارات لتلك المناطق.

- التحسن فى معدلات استهلاك السولار على جميع فروع الأتوبيس، وكذلك إنخفاض استهلاك السولار بأغلب الفروع.
- الثبات النسبى لإجمالى متوسط الاستهلاك الفعلي من الزيوت لجميع ماركات الأتوبيس بالهيئة.
- إنخفاض الأعطال الفنية على مستوى وسائل الهيئة بنسبة ٦٣%.
- إنخفاض عدد حوادث المركبات بنسبة ٣٥%.

قطاع الصحة والسكان

(ما يتعلق بالهدف ٣ "الصحة")

- ***المستشفيات العامة والمركزية على مستوى الجمهورية:***

التوصيات:

- العمل على رفع مستوى الخدمة المقدمة لتوفير الرعاية الطبية للمواطنين.
- العمل على زيادة الطاقة السريرية بالأقسام الداخلية للعلاج الإقتصادى لخدمة وعلاج المرضى.
- العمل على زيادة الطاقة السريرية بالأقسام المختلفة بالمستشفيات العامة والمركزية على مستوى الجمهورية لخدمة وعلاج المرضى.
- العمل على توفير كافة الأجهزة والمعدات الطبية وذلك من أجل تقديم خدمة طبية وعلاجية مناسبة ومتكاملة للمرضى المترددين على المستشفيات العامة والمركزية.
- معالجة أوجه القصور التى تشوب النظافة العامة والآمان والخدمات العاجلة وحقوق المريض، فضلاً عن ضرورة توفير إشتراطات السلامة والصحة المهنية، وإجراءات مكافحة العدوى بالمستشفيات العامة والمركزية الذي من ظواهره:
  - عدم وجود محرقة لحرق النفايات والمخلفات الخطرة ببعض المستشفيات العامة والمركزية.
  - عدم توفير بعض عوامل وإشتراطات الآمان بوحدات الأشعة، مما يسبب أضرار على العاملين والمرضى ببعض المستشفيات العامة والمركزية.
  - عدم توافر الملصقات المتضمنة للإرشادات وبرامج الوقاية والتوعية الصحية ببعض الوحدات والأقسام المختلفة ببعض المستشفيات العامة والمركزية.

تتبع الاستجابة:

- زيادة عدد المرضى الذين يتم علاجهم باستقبال المستشفيات العامة والمركزية بنسبة ١,٩%.
- زيادة عدد أسرة العلاج الإقتصادى بنسبة ٣,٣%، كذا زيادة عدد أسرة العلاج الإقتصادى إلى إجمالى عدد الأسرة على إجمالى المستشفيات بنسبة ٧%.
- زيادة إجمالى عدد أسرة الإستقبال والحوادث بنسبة ١,٨%، مما أدى إلى زيادة عدد حالات الإستقبال والحوادث بنسبة ٤,٩%.
- زيادة عدد زيارات العيادات الخارجية بنسبة ١,٣% وكذا زيادة عدد أجهزة كل من:
  - الأشعة المقطعية على المستوى الإجمالى للمحافظات بنسبة ٤,٨%، مما أدى إلى زيادة عدد حالات الأشعة المقطعية بنسبة ٢٨,١%.

- الغسيل الكلوى على المستوى الإجمالى للمحافظات بنسبة ٢,٦%، مما أدى لزيادة عدد حالات الغسيل الكلوى بنسبة ١,٥%.
- زيادة عدد أجهزة المناظير على المستوى الإجمالى للمحافظات بنسبة ٠,٥%.

- وقد تم تلافى أوجة القصور كما يلى:
  - تم التعاقد مع إدارة النفايات الطبية الخطرة بمديرية الشئون الصحية بالمحافظة التابع لها كل مستشفى، ليتم نقل النفايات الخطرة بسيارات نقل مجهزة لهذا الغرض، وذلك وفقاً للإشتراطات الواردة بقانون حماية البيئة.
  - تم توفير الجواكت والستائر الرصاصية، وتركيب أجهزة تكييف وشفاطات هوائية، وتوفير وسائل قياس الإشعاعات كالبادج فيلم، وصرف الأدوية المقررة شهرياً لفنيى الأشعة.
  - تم توفير الملصقات المتضمنة للإرشادات وبرامج الوقاية والتوعية الصحية بكافة الوحدات والأقسام المختلفة بالمستشفيات العامة والمركزية.

- ***<u>الطب الوقائى (أحد الأعمدة الرئيسية فى وزارة الصحة والسكان لمنع تفشى الأمراض والأوبئة)</u>***

<u>التوصيات:</u>

- ضرورة توفير العدد الكافى من الأطقم الطبية بالطب الوقائى لسرعة التعامل مع تفشى الأمراض والأوبئة .
- عمل الدورات التدريبية اللازمة لكافة الأطقم الطبية بالطب الوقائى لتزويدهم بكافة المستجدات على المستوى المحلى والعالمى.
- إعطاء النصائح الطبية وإجراء التطعيمات اللازمة لجميع المسافرين إلى مناطق موبؤة لمنع تسرب الأمراض الوبائية بين الدول.

<u>تتبع الاستجابة:</u>

- التغير من الإنخفاض في إجمالى الأعداد الفعلية للأطباء بالطب الوقائى بنسبة ٢١,٦% إلى الزيادة بنسبة ١١,٣%.
- التغير من الإنخفاض في إجمالى عدد المتدربين من مديري الطب الوقائى بنسبة ٣٥,٧% إلى الزيادة بنسبة ١٠٠%.
- التغير من الإنخفاض في إجمالى أعداد المتطعمين ضد مرض الحمى والصفراء بمراكز التطعيم الدولية المنتشرة بالمحافظات بنسبة ٣% إلى الزيادة بنسبة ٤٢%، كذا زيادة إجمالى أعداد المتطعمين ضد مرض الكوليرا، والملاريا، والإلتهاب السحائى، وشلل الأطفال، وأمصال الثعبان، والعقرب بنسبة ٤,٥%.

<u>قطاع الري</u>

(ما يتعلق الهدف ٢ "الأمن الغذائي والزراعة المستدامة")

<u>التوصيات:</u>

- تحديد أسباب التأخر فى تنفيذ عمليات التطوير لمشروع الإدارة المتكاملة وتحسين الري لتطوير الترع الرئيسية والفرعية و المساقى وما تم إتخاذه من إجراءات حيال ذلك والعمل على دفع عجلة العمل على مستوى جميع

مكونات المشروع ولاسيما التى إنخفضت نسبة التنفيذ بها، ومراعاة الإهتمام بدقة إعداد البيانات الواردة من الجهات المشرفة على تنفيذ العمليات خاصة الواردة من قطاع التوسع الأفقى والمشروعات.

- ضرورة قيام كل من قطاع الموارد المائية والرى بشمال سيناء، ومصلحة الميكانيكا والكهرباء بتحديد المسئولية فى شأن الموافقة على تنفيذ احدى المحطات دون عمل دراسات الجدوى المطلوبة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة مخالفات المزارع السمكية التى تسببت فى إهلاك وتعطيل وحدات محطة طلمبات الصرف.

تتبع الاستجابة:

- تم تعديل بعض مسارات خطوط الكهرباء مما أدى إلى التأخير، وتم حث الشركات المتعاقد معها لبذل مزيد من الجهد لإنهاء الأعمال، علاوة على سحب العمل من الشركات المتعثرة وإسنادها إلى شركات توزيع الكهرباء مع مطالبة الشركة بتسريع الإجراءات إختصاراً للوقت.
- تمت إزالة مخلفات الاستزراع السمكي وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيالها والبدء في تنفيذ الأعمال بالمحطة الجديدة، وقد تم الاستلام الإبتدائى للأعمال على أن يتم تلافى بعض الملاحظات.

قطاع البيئة

التوصيات:

- ضرورة الإلتزام بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من المخالفات البيئية المتعلقة بكل من:
  - عدم مراعاة بعض شركات الأدوية والمستلزمات والخامات الدوائية بالإلتزام بالقوانين الخاصة بحماية البيئة.
  - عدم إلتزام بعض شركات الصناعات الغذائية بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية.
  - عدم إلتزام معظم شركات الصناعات المعدنية، وشركات التعدين والحراريات بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية.
  - عدم إلتزام بعض شركات الصناعات الهندسية بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية.
  - عدم إلتزام بعض شركات الغزل والنسيج بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية.
  - عدم إلتزام بعض شركات الكهرباء والطاقة (الإنتاج) بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية، حيث يتم توليد الطاقة الكهربائية عن طريق المحطات الحرارية (غازية، وبخارية، دورة مركبة) وكذلك المائية.
  - عدم إلتزام بعض شركات قطاع البترول (شركات الإنتاج، التكرير، والبتروكيماويات، والنقل والتوزيع) بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية (الهوائية، والمائية، والأرضية).
  - عدم إلتزام بعض شركات قطاع الصناعات الكيماوية (شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية، أقسام حامض النيتريك، وحامض الكبريتيك، أقسام الأمونيا واليوريا) ، بالقوانين الخاصة بحماية البيئة والحد من الملوثات البيئية.

- ضرورة استمرار الهيئة فى المراقبة الدورية والمستمرة على الشواطئ المصرية وضرورة وجود تنسيق بين الجهات المعنية بحماية الشواطئ، حتى يتم القضاء على أى مخالفات قبل الشروع فى تنفيذها وذلك للمحافظة على البيئة البحرية[1] والمظهر الجمالى للشواطئ المصرية علاوة على حمايتها من التعديات.

<u>تتبع الاستجابة:</u>

- الإجراءات التى إتخذتها الشركات للحد من المخالفات البيئية كما يلى:
  - تنفيذ مشروعات استثمارية متمثلة فى مشروعات لتخفيض الإنبعاثات الغازية، وإنبعاثات غبار مواد خام الكيماويات، والضوضاء، والوطأة الحرارية، والصرف الصناعى والصحى، وتلوث التربة، كذا حصول شركات الأدوية على شهادات الأيزو أرقام ٢٠١٥/١٤٠٠١ ، ٢٠١٥/٩٠٠١ والخاصة بالجودة، ٢٠٠٧/١٨٠٠١ والخاصة بالسلامة والصحة المهنية، ويتم تحديث تلك الشهادات من وقت لآخر.
  - إدخال وإحلال الغاز الطبيعى مكان السولار بمعظم شركات الصناعات الغذائية، وكذا تنفيذ مشروعات استثمارية للحد من التلوثات البيئية (الهوائية والمائية والبيئة الأرضية والملوثات الآخرى).
  - إدخال وإحلال الغاز الطبيعى مكان السولار لتخفيض نسب الإنبعاثات الحرارية والغازية وتنفيذ مشروعات استثمارية لشركات الصناعات المعدنية للحد من التأثيرات السلبية لمصادر التلوث سواء الهوائية، والمائية والأرضية والإلتزام بالشروط الواردة بالقوانين والقرارات الصادرة لحماية البيئة، وتطبيق إدارة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية، وتوعية العاملين لرفع الوعي البيئي لديهم، علاوة على إلتزام الشركات عند تأسيس أى مصنع جديد أو إحلال وتجديد مصنع قائم منها أن يكون مطابق لجميع الإشتراطات الخاصة بالبيئة.
  - استخدام الغاز الطبيعى مكان السولار لتخفيض نسب الإنبعاثات الحرارية والغازية وتنفيذ مشروعات استثمارية لشركات الصناعات الهندسية لتطوير ومعالجة الصرف الصحى والصناعي، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة للعاملين بجميع مواقع ومصانع الشركات والحد من تلوث بيئة العمل والبيئة المحيطة.
  - استخدام الغاز الطبيعى مكان السولار لتخفيض نسب الإنبعاثات الحرارية والغازية بما يتماشى مع القوانين البيئية، وزيادة كفاءة الغلايات وتحسين كفاءة الإحتراق، وتنفيذ مشروعات استثمارية لشركات الغزل والنسيج بإستخدم التكنولوجيا الجديدة التى لا تسبب التلوث والمستوفاة لجميع الإشتراطات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية والبيئية، وكذا إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي لتجنب التلوث المائي وتطوير وتأهيل المحطات ببعض الشركات.
  - قيام شركات الكهرباء والطاقة بتنفيذ واستكمال وتطوير مشروعات إستثمارية بيئية لمحطات توليد الكهرباء وتتبع الدقة في تشغيل الغلايات مع ضبط نسبة الهواء للوقود وذلك للحصول على أعلى كفاءة ممكنة للغلايات وتحقيق أقل نسبة ممكنة للإنبعاثات فى حدود المسموح به طبقاً لقانون البيئة

[1] يتعلق بالهدف ١٤ الخاص بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية

وربط محطات الشركات بالشبكة القومية لرصد الإنبعاثات بجهاز شئون البيئة، كما تم تنفيذ واستكمال مشروعات لصرف مياه التبريد لمحطات الشركات فى حدود المعايير البيئية المسموح بها حسب القوانين، وتنفيذ مشروعات استثمارية بإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعي لتكون فى حدود المعايير البيئية طبقاً للقوانين المنظمة فى هذا الشأن لحماية نهر النيل من التلوث والمجارى المائية، علاوة على عمل قياسات لنواتج الإحتراق من المداخن والإنبعاثات بصفة مستمرة فى جميع المحطات لضمان عدم تلوث الهواء، كما تم استخدام الغاز الطبيعى فى تشغيل محطات التوليد. وأخيرًا، تم عمل دراسات تقييم الأثر البيئى (EIA) للمشاريع الإستثمارية قبل التنفيذ طبقاً لمتطلبات وزارة البيئة من خلال شركات استشارية متخصصة.

- قيام شركات قطاع البترول بتنفيذ واستكمال وتطوير مشروعات استثمارية بيئية لرصد ومتابعة الغازات المنبعثة من مداخن الأفران والذى تم ربطه بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية بجهاز شئون البيئة لتكون فى حدود المسموح بها قانونا، واستخدام الغاز الطبيعي مكان السولار لتخفيض تركيز الملوثات فى بيئة العمل، بالإضافة إلى إعداد دراسات بيئية لتقييم الآثر البيئى للمشروعات الجديدة قبل البدء بها والحصول على الموافقات من جهاز شئون البيئة، وحصول الشركات للوحدات الإنتاجية ومناطق الشركات داخلياً وخارجياً على شهادات الأيزو أرقام ١٤٠٠١ الخاصة بالبيئة، و٩٠٠١ الخاصة بالجودة، و١٨٠٠١ الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، ويتم تحديث تلك الشهادات من وقت لآخر، علاوة على تنفيذ مشروعات استثمارية بإنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعى وأحواض فصل الزيت من خلال المعالجة الميكانيكية للمياه المنصرفة عن طريق أحواض فصل الزيت حتى تظل متوافقة مع المعايير والقوانين المنظمة للبيئة، وأخيرًا نشر الوعي البيئي بين العاملين والحد من الملوثات والمراجعة المستمرة على جميع وحدات الشركات وتنفيذ خطط الطوارئ ومعالجة أى خطر محتمل.
- قيام شركات الصناعات الكيماوية بتنفيذ مشروعات استثمارية بيئية لاستخلاص الأتربة من إنبعاثات مصنع نترات النشادر وإعادة تصنيعه ثانياً (الشطف الجاف)، مما يقلل من تلوث البيئة المحيطة للمصانع، والتخلص من الخطوط الإنتاجية القديمة وإحلالها بخطوط إنتاج ذات تكنولوجيا حديثة، وعمل صيانة لأرضية خزانات الأحماض وعزلها لمنع التسريب والتخلص نهائياً من التلوث الأرضى، وعمل أرضيات خرسانية جديدة لقسم حامض الكبريتيك وعزلها، وتركيب محطات رصد للتحكم فى الإنبعاثات الخارجة من الوحدات الإنتاجية، والإنتهاء من المرحلة الأولى فى مشروع معالجة الصرف الصناعى (إجراء الدراسات الفنية)، وتنفيذ مشروعات استثمارية بيئية بمداخن أكاسيد النيتروجين لتحسين عملية الإمتصاص، ورفع كفاءة التبريد مما يؤدى إلى زيادة ذوبانها وتحويلها إلى حامض النيتريك، وبالتالى خفض إنبعاث أكسيد النيتروجين للجو والتى تترجم إلى زيادة فى الإنتاجية، بالإضافة إلى تحديث الفلاتر للتخلص من غبار السيليكا بقسم الفيروسيليكون، وبالتالى يتم التخلص من التأثير السلبى للبيئة الهوائية (بيئة العمل) وأخيرًا تنفيذ مشروعات خاصة بإنتاج الأمونيا بتكنولوجيا حديثة تعتمد على استخدام الغاز الطبيعى بدلًا من التحليل الكهربى للمياه.

- إنخفاض التعديات المحررة من عام لاخر بالشواطىء، ويرجع ذلك إلى صدور قرار اللجنة العليا المُشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء بإمكانية إقامة المنشآت الخفيفة بشرط أن تكون سهلة الفك والتركيب.